مياه الشرب في أمانة العاصمة.. المتهمون كُثر.. والمجني عليه واحد..!!

المواطنون والمياه.. معاناة تقصم الظهر..!!

> من الصباح حتى المساء، همّ الماء هو الهاجس الأول الذي يطارد كل يمني، وحتى الآن لا تجد بارقة أمل في إنهاء معاناة المواطن اليمني، وانما تضاعفت المعاناة ولم تعد محصورة في الأرياف الذين تحكي الصور اليومية لحياتهم معركة متواصلة ومعاناة مستمرة تقصم الظهور، بل وصلت هذه الأزمة إلى المدن الرئيسية التي أصبحت أشبه بسطوح المنازل حيث لم يعد يحظى جوفها بمزيد من تسرب الأمطار وهو ما جفف آبارها الجوفية ووضع المجتمع اليمني ببواديه وحضره أمام خطر مستقبلي يتربص بأجياله القادمة..

وفيما يرى محللون أن مؤشرات المستقبل مخيفة جداً لنصيب الفرد اليمني من المياه يهبط بكثير تحت خط الفقر المحدد دولياً، يسجل الحاضر أقسى ظروف المعاناة، ففي المدن الرئيسية يتجمع العشرات من الأطفال والنساء جوار حنفيات المساجد، والآبار الارتوازية في بعض المؤسسات والمنشآت العامة على شكل طوابير تنتظر قطرات المياه ..

تحقيق/ محمد محمد إبراهيم

الكل يتزاحمون على فوهات مواسير مياه شحيحة تصدقت بها الجهات التي فيها آبار ارتوازية هي الأخرى مهددة بالنضوب، يصرخون ويختلفون ويتفقون ليشكلوا تلك الطوابير للحصول على لترات من المياه بشكل يومي، وهذا ما شاهدناه في شارع العدل على سور مستشفى الكويت حيث يتجمع يوميا عدد من الاطفال والنساء بدبات المياه المتركبة على عربيات صغيرة أمام حنفيات مائية مُدَّت من فناء المستشفى إلى خارج السور لمساعدة المواطنين ففي إجابة سؤال طرحناه على الطفل علي المطري، وتفاصيل لكنته الخجولة يكمن سبب طوابيرهم يومياً للمياه من هذه الحنفيات حيث قال : (مشروع المياه مقطوع والوايتات «غالية « ولا نستطيع دفع ٦٠٠٠ ريال حق الوايت).. صور مصغرة جداً لمشهد واسع من المواطنين الذين حرموا تماماً من مشروع المياه في العاصمة صنعاء خصوصاً في ظل انعدام الكهرباء وانقطاعها

الأرياف اليمنية هي الأخرى ترزح تحت وطأة شحة وفقر مائي يعصف بأمان المجتمع بمن فيهم الأطفال، فالطفل القروي لا يأتي موعد ذهابه إلى المدرسة إلى وقد عاد من مسافات طويلة جالباً المياه لأسرته على الحمير، وقصة هذه الدبات التي تثقل ظهر حماره القصير انتظرت في طابور الكثير طيلة الليل وأحياناً لعدة أيام..

فالطفل الموجود في الصورة يتجاوز احدى الأسواق الشعبية مع شروق الشمس والنوم يشاكس جفنيه وقد اعتلى حمولة الماء المكونة من دبتين كل منهما تحوي عشرة لترات فقط، وفي شكل ركوبه المعكوس – حيث ركب لافتاً وجهه نحو مؤخرة الحمار – يوحي بمدى التعب والسخرية من الواقع، والغريب إن مشاكسة النوم لجفنيه لا تدل على انه صحا للتو، بل لأنه ذهب مبكرا وبحدود اذان الفجر، ولحظة التقاط الصورة كانت أثناء عودته من مسافة تتجاوز الثلاثة كيلو مترات..

معاناة المواطنين لا تقف عند تعابير ملامح هذه الصور الإنسانية بل تجاوز ذلك إلى وجود الصراع والاقتتال على بئر ماء أو قطعة أرض يتنازع الجميع على جوفها المائي وليس على سطحها العقاري، حيث يعرف الجميع شده التنافس على المياه المتناقصة باستمرار، احتدت وتسارعت في بعض الحالات تحولت الى حوادث عنف في العديد من المناطق اليمنية (عمران – البيضاء – ذمار – صنعاء..) كمثال على ذلك: ادت احدى المشاكل التى نشبت بين المواطنين بسبب المياه في جبل صبر – محافظة تعز الى مقتل ٥ أشخاص بينهم امرأه..

هذا على صعيد نقل الراهن المرير، والواقع المعاش في صور الحياة اليومية لريفه وحظره، أما علمياً واستناداً للدراسات الجغرافية والمائية، فيستشرفا الخبيران الدوليان (كرستوفر وارد – جامعة اكستر، والدكتور نايف – البنك الدولي في دراسة لهما بعنوان « تبعات الوضع الراهن في حال عدم العمل بالسياسات الإجرائية للحد من تفاقم أزمة المياه) ما قد يحدث للموارد المائية والاقتصاد والمجتمع في اليمن بحلول عام ٢٠٢٥م وحتى ٢٠٥٠م، وقد بُني هذا

الاستشراف على فرضية عدم حدوث تغيير هام في نمط استخدامات المياه على مستويات عدة منها على مستوى التغير في مدى الحصول على الموارد المائية ووفرتها حتى عام ٢٠٢٥م وما بعد ذلك، حيث من المتوقع استنزاف معظم مخزون المياه الجوفية بحلول العام ٢٠٢٥م، حيث لن يتوفر بعدها سوى التغذية السنوية. وبشكل عام ليس هناك تحسن منتظر من عملية التغير المناخي سوى ارتفاع معدل الاحتباس الحراري إضافة إلى عدم القدرة على التنبؤ بالفيضانات المدمرة ومخاطرها الكبيرة

وعلى مستوى الأثر على الزراعة والدخل يتضح الأثر من خلال انخفاض في معدل الإنتاج الزراعي والدخل إلى مستويات قد تصل إلى ٤٠٪... ويتبين الأثر على اقتصاد المناطق الريفية من خلال انكماش الاقتصاد وتزايد مستويات الفقر في الريف إضافة الى زيادة في معدل عدم المساواة والصراعات ومعدل الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية.

وبالنسبة للأثر على اقتصاد الحضر فيتبن من خلال تفاقم نقص إمدادات المياه وارتفاع كبير في أسعارها، خاصة بالنسبة للفقراء، وعلى مستوى الاقتصاد الشامل، ستؤثر شحة المياه على كافة الناس من خلال ارتفاع تكاليف مشاريع البنية التحتية للمياه وانخفاض إجمالي معدل الإنتاج المحلي من الزراعة،

وبالتالي التأثير على أسعار المواد الغذائية والأمن الغذائي والذي بدورة سيترجم إلى تدهور سعر العملة.

وتشر الدراسة بأن هذه النتائج ليست حتمية وإن هناك خيارات يمكنها إنقاذ الموقف إذا ما قررت اليمن أن تخطو نحو إحداث تغييرات أساسية في عملية إدارتها للمياه. وهذه التغييرات تتطلب الالتزام والإصرار السياسي ومشاركة الأمة قاطبة، تدعمها مشاريع استثمار كبيرة.

الدراسات المائية تشير إلى تدني نسبة السكان الحاصلين على مياه نظيفه وصرف صحي آمن، كما أن الفقراء هم الأقل حصولاً على الخدمة ويدفعون كلفة عالية مقابلها، ففي عام ٢٠٠٧ بلغت هذه النسبة في الحضر حوالى ٥٦٪ (٣،٦ مليون نسمه) بالنسبة للمياه مرتفعه من ٤٧٪ في عام ٢٠٠٢، وحوالى ٣١٪ (٢مليون نسمه) بالنسبة للصرف الصحي مرتفعه من ٢٥٪ عام ٢٠٠٢م في الريف بلغت هذه النسبة في العام ٢٠٠٧م حوالى ٤٤٪ (١٠،٤ مليون نسمه) بالنسبة للمياه مرتفعه من ٢٥٪ في عام ٢٠٠٢م وحوالى ٢١٪ (٥،١مليون نسمه) بالنسبة للصرف الصحي مرتفعه من ٢٠٪ عام ٢٠٠٢

وأوضحت الدراسة إن تدني نسبة السكان الفقراء الذين يحصلون على مياه نظيفة وصرف صحي آمن له تأثير سلبي يزيد من فقرهم من خلال تأثيره على الصحة العامة وعلى الدخل وعلى التحاق الأطفال بالتعليم وعلى أوضاعهم ورفاههم

إقليماً يتأثر اليمن أيما تأثر بموجة الفقر المائي التي تجتاح المنطقة في ظل سوء توزيع للكميات المائية واستحواذ متنفذين يزيدون من معاناة المواطنين، ففي دراسة معنونة بـ(تحدي تحويل الحصة الزائدة من المياه المستخدمة في الري من قبل المتنفذين الذين لا يصدقون بان هناك سؤ توزيع) يشير أ.د. جي. آيه توني ألان – جامعة الملك بلندن وكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن إلى التحديات السياسية أمام سن قوانين لقطاع المياه وتنفيذها بفعالية في اليمن. فاليمن تفتقر كثيراً إلى المياه بصورتها «الخضراء» و»الزرقاء» لتلبية احتياجات النمو السكاني المتزايد. وتعتبر معضلة إمداد المياه القائمة نتيجة لثلاثة عوامل رئيسة، كلها من الأهمية بمكان إلا أن الثالث منها هو الأهم، وهي: أولا، ارتفاع معدل الطلب على المياه بشكل كبير جدا؛ ثانياً، تحصيص المياه الجوفية لإغراض الري خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، والتي إن بدت آنذاك توجهات مائية ملائمة بات من الصعب معالجة نتيجتها الآن، حيث أدت إلى تنافس شديد على كمية المياه الشحيحة بين الاستخدامات المحلية والصناعية من ناحية والزراعية من ناحية أخرى؛ ثالثاً، افتقار الاقتصاد للإمكانات التي تمكنه من التأقلم مع نتيجة العامل الثاني، سواء من خلال تحمل تكاليف تحلية المياه أو إعادة تحصيص المياه من استخدامات الري إلى الاستخدامات الأكثر قيمة.

وتتوصل الدراسة إلى أن تحدي إعادة تخصيص المياه هو الأكثر صعوبة في المنطقة. حيث أن بلدان المنطقة الأخرى لديها اقتصاديات ريعية تساعد على تحمل تكاليف استيراد كميات المياه الكبيرة المتضمنة في واردات المواد الغذائية (المياه الافتراضية)،كما أنها أيضاً تستطيع تحمل تكاليف إنشاء وتشغيل البنية التحتية لخدمات المياه للاستخدامات المنزلية والصناعية. وتقوم الاقتصاديات غير الريعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تنويع مصادرها الاقتصادية بسرعة كافية – رغم تعثرها – لتتمكن من التعاطي مع تحصيص كميات كبيرة من المياه للري. ونجد أن كل اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتحمل نمطها الخاص من مشاكل التسويف(Alkerlof، ٢٠٠١) التي تعتبر طبيعية في الأنظمة السياسية للاقتصاديات الضعيفة التي تواجه تحدي إعادة تحصيص كمية المياه الشحيحة. وتعتبر كمية المياه الكبيرة المخصصة للري في اليمن وأسلوب الاتكال الذي لا مناص منه أصعب ما في الأمر.

الصور مرحلة في النصوص باسم المياه.

مؤسسة المياه : انقطاع الكهرباء وجهدها المنخفض وانعدام الديزل سبب أزمة المياه بالعاصمة

تحقيق/ صفوان الفائشي

يعاني سكان أمانة العاصمة من ازمة مياه حادة تضاف إلى سلسلة الأزمات التي أصابت الخدمات العامة، لكن أزمة المياه باتت تمثل مشكلة شاملة حيث يشكو الكثير من سكان احياء أمانة العاصمة من انعدامها وشحتها، في الوقت الذي تنعم فيه أحياء اخرى بهذه المادة الحياتية الهامة، وإن لم يكن ذلك بالصورة المطلوبة لكنه ومقارنة بسكان الأحياء التي جندت اطفالها ورجالها للبحث عن المياه من المساجد والآبار العامة يصبح الأمر مقلقا لهؤلاء الذين يرون في ذلك تمييزا واضحا ومعاملة غير عادلة من مؤسسة المياه، وفي الوقت الذي ترد فيه مؤسسة المياه على هؤلاء الشاكين من انعدام المياه بتحميل مؤسسة الكهرباء مسؤولية الاختلال الذي أصاب برنامجها في توزيع المياه على أحياء المختلفة في أمانة العاصمة، ترد مؤسسة الكهرباء بأنها رفعت من معدل ساعات الإنارة وعودة التيار الكهربائي وبالتالي لا عذر لمؤسسة المياه تسوقه ترد مؤسسة المياه بأن جهد الكهرباء ضعيف ولا تتمكن معه مضخات المياه من شفط المياه من الآبار إلى الشبكة ، وأمام هكذا ردح متبادل بين مؤسستين خدمتين يصبح المواطن هو الضحية في كلا الحالتين، حيث يؤكد المهندس/ إبراهيم احمد المهدي – مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة – أن مشكلة المياه التي تعاني منها أمانة العاصمة تعود في الأصل إلى انطفاء التيار الكهربائي وانعدام مادة الديزل، السببان الرئيسيان لتفاقم مشكلة المياه في أمانة العاصمة، وكشف المهدي في لقاء مع صحيفة الثورة ينشر لاحقا أن المنطقة الشرقية والغربية من أمانة العاصمة لاتزال تعاني من مشكلة الكهرباء وطول ساعات الإنطفاءات وهذا وسع من أزمة المياه وتأخر وصولها إلى المنازل، ذلك أن الحقلين الشرقي والغربي من العاصمة صنعاء يعتمدان على مدى استمرار التيار الكهربائي وقوة جهده، وللتغلب على ذلك ولو جزئياً فقد قاموا بتوفير ٣١ مولدا للتخفيف من آثار انقطاع الكهرباء الذي أثر كثيرا على تدفق المياه لكن تبقى مشكلة عدم توفر الديزل أحدى العوائق التي تحول دون معالجة المشكلة بشكل جذري.

وأشار المهندس المهدي إلى أن لدى مؤسسة المياه مجموعة من الآبار تضخ مباشرة للشبكة، التي وفرنا لها عدد من المولدات، التي تعتمد على مادة الديزل إلا انه وللأسف الشديد لازلنا نعاني من صعوبات كثيرة في حصولنا على تلك المادة ، خاصة وان احتياج المؤسسة يفوق الـ ٢٥ ألف لتر يومياً، كون محطات المعالجة يتم تشغيلها بالمولدات، وهي أربعه ميجا وحاجتها حوالي ١٥ ألف لتر يومياً، ويصل إلينا الديزل لكن بكميات قليلة ، وهذا أيضا سبب لنا إشكالية، وخاصة في حال انقطاع الكهرباء وإذ انه ولكي نقوم بتشغيل المولدات التي تصل طاقتها إلى ٣٠٠ كيلو و ٢٥٠ كيلو ولمدة ٢٤ ساعة فإننا نحتاج من ٨٠٠–١٠٠٠ لتر يومياً.. وهذا يسبب لنا إشكالية كبيرة إلى جانب أعمال الصيانة التي تتطلبها تلك المولدات عملية

الصيانة والتشغيل وتوفير الديزل وهذه صعوبات نواجهها نحن العاملين في المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي، ولا يمكن تجاهلها او التقليل من آثارها، ولكن الحمد لله نحاول أن نتجاوزها، وأبرز الصعوبات التي تواجه المؤسسة هي الكهرباء ومادة الديزل، اللتان تسببان تتسببا في الحد من عمل المؤسسة وإشكاليات عدم توفر المياه وتدفقها بالشكل المطلوب..

من جانبه أوضح المهندس/ صالح عبد الودود المدير الفني في مؤسسة المياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة ، أنه سبق الاتفاق مع مؤسسة الكهرباء في تاريخ ٢٠١١/٥/٣٠م على تمديد ساعات استمرار التيار الكهربائي في الحقلين الشرقي والغربي وخصوصا التي تقع فيها آبار ضخ المياه إلى ٢٠ساعة في حدها الأدنى.

وأعقب ذلك الاتفاق قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٠) لسنة ٢٠١١م بتاريخ ٢٠١١/٥/٣١م والذي حث مؤسسة الكهرباء على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، لكن هذا القرار لم يدم طويلاً وسرعان ما عادت الأمور لوضعها السابق حيث انخفضت ساعات الإنارة إلى ساعتين في بعض المناطق وفي مناطق أربع ساعات إلى سبع ساعات وغالبا ما يأتي التيار الكهربائي بعد منتصف الليل ويستمر إلى الواحدة بعد منتصف الليل أو أكثر لكنه في حالة ضعف شديدة، لا تتمكن مضخات المياه من ضخ المياه لأنها تحتاج إلى (٣٨٠ فولت) لكي تقوم بذلك، فيما جهد التيار الكهربائي لا يزيد عن ٣٢٠ فولت وهو ما يجعل المضخات غير قادرة على شفط المياه من الآبار وبالتالي تستمر أزمة المياه.

لافتاً إلى أن هناك أكثر من ٥٧ بئراً تتوزع على بقية أحياء ومناطق أمانة العاصمة وهذه استطاعت مؤسسة المياه معالجة جزء من مشكلتها من خلال توفير قرابة الـ٣٠مولداً، كطاقة بديلة عن تلك التي كانت تأتي من مؤسسة الكهرباء لكن مشكلة الكهرباء وانعدام الديزل أثرت كثيرا في جدول توزيع المياه على امانة العاصمة بأحيائها المختلفة، فبعد أن كانت المياه تعود إلى المنازل عقب أسبوع إلى أسبوعين أصبحت تأتي متأخرة نتيجة الاضطراب في برنامج توزيع المياه الذي شكلت الكهرباء أبرز الأسباب التي أدت إلى اختلاله، ولكي تعود الامور إلى طبيعتها وينتظم جدول توزيع المياه يجب إعادة وضع الكهرباء إلى وضعها السابق كحد أدنى الذي كانت عليه قبل ٢٠١١م وذلك كي يتسنى لنا توزيع المياه بصورة عادلة بحيث لا تتضرر بعض الأحياء في أمانة العاصمة أو تشكو من انعدام المياه أو تأخرها.

وحول دور المولدات الكهربائية التي وفرتها المؤسسة لحل مشكلة الكهرباء في بعض المناطق قال المهندس صالح: وفرنا عدد من المولدات لمواجهة مشكلة الكهرباء لكن تواجهنا مشكلة اخرى وهي عدم توفر الديزل حيث تحتاج تلك المولدات والتي لا تغطي إلا جزء بسيط من أمانة العاصمة إلى (٢٥ –٣٠» ألف لتر من الديزل، في الوقت الذي تأتينا فيه كميات قليلة جدا من هذه المادة، حتى اضطررنا للإتيان بالديزل من محافظة عدن وهذا يرفع مستوى التكاليف والأعباء على المؤسسة.

وحول شكوى احياء صنعاء القديمة ومنطقة هبرة من انعدام المياه او تأخرها عنهم لأسابيع أكد المهندس صالح أنّ مشكلة تأخر دورة برنامج توزيع المياه في منطقة هبرة بمديرية شعوب يرجع إلى ازمة الديزل، ومدى توفرها، أما احياء صنعاء القديمة فأن مشكلتها ورغم اهتمام مؤسسة المياه بها ؟ بحسب صالح ؟ إلا أن مشكلة الإنطفاءات الكهربائية وضعف التيار الكهربائي أدت إلى تأخر برنامج تزويع المياه هناك والذي أصبح يأتي على رأس كل (١٠ ؟ ١٢) يوماً، وهذه مشكلة خارجة عن إرادة مؤسسة المياه على حد قوله، وتتحمل مؤسسة الكهرباء مسؤوليتها.

وكشف المهندس صالح أن نصف آبار المياه في الحقل الشرقي تعمل بمولدات فيما النصف الآخر يعتمد برنامج المياه فيه على برنامج الإنطفاءات المتبعة من قبل مؤسسة الكهرباء مثله مثل بقية المواطنين، ومادام أن معظم أحياء أمانة العاصمة في الحقلين الشرقي والغربي تعتمد على الكهرباء العمومية وبرنامج الإنطفاءات الذي تتبعه فإنّ المشكلة ستظل قائمة حتى تعود الكهرباء إلى طبيعتها أو ترتفع معدلات الإنارة إلى ٢٠ساعة وبجهد مرتفع كي يعود برنامج توزيع المياه إلى حالته التي كان عليها في السابق، بحيث تعود الآبار للعمل بكامل طاقتها.

وأختتم المهندس صالح عبد الودود حديثه لـ(الثورة) بالتأكيد على أهمية عودة الكهرباء إلى طبيعتها السابقة للتغلب على أزمة تأخر المياه إلى الاحياء السكنية، وبالمقابل من ذلك فأن مؤسسة المياه تسعى جاهدة لتوفير المزيد من المولدات وبما يلبي احتياجات كافة المضخات لما من شانه تجاوز تلك المشكلة لكن تشغيل المولدات مرهون بمدى توفر مادة الديزل.

صنعاء القديمة .. زورونــــــــــا في السنة مرة!!

بين عمارات الطين القديمة والأبنية التقليدية المزركشة بالأحجار والنقوش البيضاء الخشبية والأزقة المتداخلة والضيقة في أحياء صنعاء القديمة، تتفاقم أزمة المياه نتيجة للانقطاع المستمر لمشروع المياه وارتفاع أسعار وايت الماء إلى الضعف، هذه المهنة التي تجد لها طلباً، خاصةً في السوق هذه الأيام ويزداد فيها الربح.

تحقيق/نجلاء علي الشيباني

مقارنةً بالأحياء الأخرى التي لا يجد فيها صاحب الوايت صعوبة في إيصال الماء إلى خزانات المنازل، معاناة سكان أحياء صنعاء القديمة مع أزمة المياه المنقطعة نرصدها لكم في هذا التحقيق :

ضاعف انقطاع المياه على الأحياء السكنية في مدينة صنعاء القديمة من معاناة المواطنين، حيث تحملوا تكاليف إضافية لتوفير الماء الذي أصبح بالنسبة لهم يشكل مشكلة لا حل لها، حيث أن أصحاب الوايتات يرفضون المجيء إلى هذه الأحياء الضيقة شوارعها، وإذا حالفة الحظ ووجد صاحب وايت يقبل المجئ إلى المنزل في الحي فإنه يطلب الضعف.

يقول المواطن جار اللّه الرميثة، أحد سكان صنعاء القديمة، إن انقطاع المياه تسبب في إحداث إرباك لسكان هذه المنطقة، الذين لا يمتلكون خزانات أرضية في منازلهم، فبمجرد انتهاء الخزان الذي يحتوي على الماء فوق سطح المنزل أو إمامه أحياناً، تبدأ رحلة المعاناة لصاحبه الذي يجوب الشوارع بحثاً عن صاحب وايت يقبل المجيء إلى منزله وبأي سعر لا يهم، المهم لدى جار اللّه هو التخلص من الأزمة والحصول على الماء لتستمر الحياة الطبيعية في منزله، وهكذا كلما نفدت خزانات المياه لديه يتمنى عودة مشروع المياه مجدداً لهذه الأحياء التي تعاني الأمرّين من أجل الحصول على الماء.

وتدخّل جاره إبراهيم الصيادي ليقول : كل ما نريده من الدولة هذه الأيام هو توفير المياه إلى منازلنا، فأحياء صنعاء القديمة ليست واسعة ولا تستطيع السيارات الناقلة للمياه الدخول إلى هذه الشوارع والأزقة للوصول إلى خزان الماء، هنا تتضاعف معاناتنا كسكان في هذه الأحياء، لا يمكننا تجاوز هذه المحنة ويظل صاحب الوايت يحوم حول المنزل وبخراطيم المياه الطويلة يكاد يصل إلى خزان أو خزانين في المنزل، خاصة منزلي الذي يقع وسط الحي وشوارعه تزداد ضيقا، ولهذا يطلب صاحب الوايت منّي مبلغاً مضاعفاً، وبعد عراك طويل يقبل تقسيم المبلغ فيما بيننا بالمناصفة ويذهب لحال سبيله.

فيما يستخدم سليم الواسع في منطقة باب اليمن، صنعاء القديمة، مياه المسجد بعد أن نفدت مياه منزله، قائلاً : اضطررت لأخذ أسرتي إلى منزل شقيقي في منطقة هبرة بسبب أزمة المياه التي نعاني منها هذه الأيام، ولا نعرف إلى متى ستستمر، ألا تدرك الدولة والمختصون فيها أن شوارع صنعاء القديمة ضيقة للغاية، ولا يمكن للسيارات الكبيرة وناقلات المياه العبور فيها، إذا كان أصحاب المنازل المطلة على السائلة يعانون كثيراً لحين وصول الوايت إلى منازلهم، فكيف بنا نحن الذين نسكن وسطها، لذا قررت إخراج أسرتي من المنزل وبقيت أنا وحيداً لحراسة المنزل بعد أن نفدت خزانات منزلي، وبعد معاناة طويلة عانتها أسرتي جرّاء البحث الطويل عن الماء من منازل الجيران، لذا فكرت أن معاناة شخص أرحم من معاناة أسرة بأكملها، وها أنا أتدبر أموري بالذهاب إلى الجامع القريب من منزلي واستخدام الماء لتخطي هذه الأزمة كحل مؤقت للوضع الذي وجدنا أنفسنا فيه دون سابق إنذار.

تقول الحاجة أمة الرحمن : كم تمنيت أن أنام وأصحو لأجد نفسي قد عدت لأيام زمان والوضع الآمن الذي كنا فيه، لكن للأسف طال الوضع المأساوي، خاصة مع انقطاع الخدمات العامة، الماء والكهرباء والديزل وغيرها من الخدمات الهامة في صنعاء القديمة لنجد أنفسنا في الدوامة ذاتها يومياً.

الوايتات تجد صعوبة في الدخول إلى منطقة باب اليمن، وصنعاء القديمة بسبب ضيق الأزقة وهشاشة وضع العمارات الطينية المبنية من دون أي أعمدة.

يجد نبيل المعرض تحدياً كبيراً ومغامرة لا يحسد عليها في الدخول إلى هذه الشوارع.

نبيل صاحب وايت كبير الحجم، وإذا كان أحد مشتريه يقع منزله في هذه الأحياء فإنه يكون يوماً مليئاً بالصعوبات، كما يقول، فالمنازل قديمة وهشة، وإذا لم يكن متمكناً من قيادة سيارته بحكمة وتركيز فإن أسهل شيء يقوم به هو الاصطدام بأحد المنازل حتى وإن كان الاصطدام بسيطاً فالأضرار تكون كبيرة، لذا وجب علينا الحذر والحيطة عند دخول هذه الشوارع في صنعاء القديمة، كما أننا يجب أن نلاحظ أثناء القيادة أسلاك الكهرباء ونحاول الابتعاد عنها وعدم الالتصاق بها، كونها قريبة من الأرض ومن السائق بصورة مباشرة، فالخطورة تلاحقنا في شتى الجوانب منذ دخولنا الشارع حتى الخروج منه، لذا فأنا لا أفضل الذهاب إلى هذه الأحياء إلا إذا كنت مضطراً.

زميله عبدالسلام الجابري صاحب وايت يعشق المغامرة كما يقول ويجد في الدخول لهذه الشوارع الضيقة متعة فالخطورة تقل تجاهه كون الوايت الذي يقوده صغير الحجم نوعاً ما وسكان هذه المنطقة يدفعون أكثر مراعاة لعدم وجود أصحاب وايتات يقبلون إلى المجيء المنازل التي في صنعاء القديمة بسهولة .. لهذا أفضل شئ يقدمة صاحب المنزل كنوع من الاغراء لصاحب الوايت رفع المبلغ مثلاً سعر الوايت ٣٥٠٠ ريال يرفعه الى ٥٠٠٠ ريال للوايت الصغير وهكذا .. فبقليل من التركيز والسواقة المتمكنة أدخل هذه المدينة واقوم بعملي على أكمل وجه واعود لمنزلي بمبلغ محترم هذا ما قاله عبدالسلام فيما لا يفضل وليد القاهر صاحب وايت الذهاب لصنعاء القديمة مهما كان السبب وكيفما كان الاغراء معتبراً بإن هذا الأمر مجازفة من قبله قائلاً: صاحب المنزل عندما يحضر الوايت لا يتحمل معه نتائج الاضرار التي قد تصيب صاحب الوايت من دخول هذه الحارات والازقة الضيقة ويحكي لنا انه ذات مرة دخل بسيارته الى المنطقة القديمة بصنعاء وبسبب ضيق الازقة وهشاشة المنازل فيها فإنه أصاب أحد المنازل أثناء رغبته بالعودة للخلف بالوايت فاصطدم بالمنزل فما كان من صاحب المنزل ألا الخروج صارخاً في وجهي وحملني نتيجة خطائي في أصابة الجدار برضوض بسيطة وطلب مني بعد تدخل سكان الحي دفع مبلغ لإعادة الترميم للمنطقة المتضررة فما كان مني إلا أن أدفع مبلغ «١٠ الاف» مقابل تركي العودة لمنزلي .. اما صاحب المنزل الذي جئت لكي اعبئ له ماء فقد تركني أواجه مصيري بمفردي بعد أن تاكد من خزانات المياة التابعة لمنزله بانها ممتلئه وخرجت من هذه الأزقة ومن باب اليمن وأنا عازم لعدم العودة مجددا مهما كلفني الأمر .. وبعد خسار ة لا أحسد عليها فقد اعطاني الزبون «٨ آلاف ريال» وخسرت بعدها « ١٠ آلاف ريال» ثمناً لما أفسدتة سيارتي الفارغة من المياة وحمد الله أنها لم تكن ممتلئة وإلا لكان الوضع أسوء مما هو عليه.

■ فيما ترجع المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بإمانة العاصمة أستمرار أنقطاع المياه لاسباب عدم توفر مادة الديزل وانقطاع الكهرباء.. وأن تلك الأسباب من أبرز الصعوبات والمعوقات التي تحول دون ضخ المياة للمواطنين .. واضاف في تقريره المحلي أنهم يعملون في ظروف صعبة جراء تراجع أيرادتها الأمر الذي لم يمكنها من مواجهة الكثير من احتياجاتها المتعلقة باعمال الصيانة والإصلاح.

■ هذا وما زالت الأضطرابات والاعتصامات أمام هيئة مؤسسة المياة وفروعها في العاصمة والمسيرات النسائية التي تنطلق في الأحياء منها شعوب وآزال وكذلك قيام أهالي صنعاء القديمة بقطع الطريق المارة حتى يتم حل مشكلة المياه والكل اليوم ينتظر من السلطات والجهات المختصة سرعة ايجاد الحل ووضع مزيد من الاهتمام لأحياء صنعاء القديمة ومراعاة خصوصية أحياء المدينة القديمة التي لا تستطيع شاحنات المياة «الوايتات » الدخول اليها.